

## تحليل ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في العراق وفقاً لتفسير فرضية بيكوك وايزمان

Analyzing the Phenomenon of Increasing Government  
Spending in Iraq According to the interpretation of the  
Peacock–Wiseman Hypothesis

أ.د. مايج شبيب الشمري

الباحثة: زهراء ياسين حران

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

[zahraayassenzahraa@gmail.com](mailto:zahraayassenzahraa@gmail.com).

[mayih.shabib@uokufa.edu.iq](mailto:mayih.shabib@uokufa.edu.iq)

البحث مستل من رسالة الماجستير

المستخلص:

يتناول البحث تحليل ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في العراق وبحث أسبابها وفقاً لفرضية بيكوك وايزمان، ويهدف البحث الى تحليل تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الانفاق العسكري) والاجتماعية (النمو السكاني، البطالة) في الانفاق الحكومي في العراق خلال مدة البحث (1990-2019)، ولتحقيق ما يسعى اليه البحث جرى استخدام المنهج الوصفي القائم على التحليل، وقد توصل البحث الى استنتاجات ومن أهمها، أن هناك زيادة مستمرة في الانفاق الحكومي في العراق يعود سببها الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومنها الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والانفاق العسكري والنمو السكاني، اما البطالة فجاءت نتائج التحليل بشكل معاكس للفرضية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، التضخم، الانفاق العسكري، البطالة، النمو السكاني.

## Analyzing the Phenomenon of Increasing Government Spending in Iraq According to the interpretation of the Peacock-Wiseman Hypothesis

Dr. Mayeh Shabib Al-Shammari      Researcher: Zahraa Yassin Harran  
College of Administration and Economics / University of Kufa

### Abstract:

The research deals with analyzing the phenomenon of increasing government spending in Iraq and examining its causes according to the Peacock-Wiseman hypothesis. The research aims to analyze the impact of some economic variables (GDP, inflation, military spending) and social (population growth, unemployment) on government spending in Iraq during the research period. (1990-2019), and to achieve what the research seeks, the descriptive approach based on analysis was used, and the research reached conclusions, the most important of which is that there is a continuous increase in government spending in Iraq due to a group of economic and social factors, including GDP, inflation and spending military and population growth, while unemployment, the results of the analysis were contrary to the hypothesis.

**Keywords:** government spending, economic growth, inflation, military spending, unemployment, population growth.

### المقدمة

شكلت النفقات الحكومية محوراً أساسياً للنشاط المالي للدولة، وهي سبيل لتنفيذ سياساتها الحكومية من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ ان تحول دور الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ادى الى تطور وتوسع مهامها وبالتالي زيادة نفقاتها الحكومية، ويعتبر الانفاق الحكومي أحد اهم المعايير المستعملة في قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ان الادبيات المعاصرة في هذا المجال تشير الى وجود علاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في الانفاق الحكومي، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين في المجال المالي، ومن ابرزهم الاقتصاديان بيكوك ووايزمان اللذان اشارا الى ان تفسير ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي تعود بصورة رئيسية الى ارتفاع الانفاق الحكومي في اوقات الازمات والحروب مما يشجع الحكومات على التوسع في الانفاق، ويصعب على الحكومات الرجوع لمستويات الانفاق

السابقة بعد الانتهاء من تلك الازمات، وقد اثبتوا لاحقاً ان هنالك الكثير من الاسباب التي تقف وراء ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي، اذ قد تعود لأسباب اقتصادية ترتبط بالنمو الاقتصادي والتضخم والانفاق العسكري اضافة للمسببات الاجتماعية كالبطالة ونمو السكان.

**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في تزايد الانفاق الحكومي في العراق والذي يخلق المزيد من الضغوط على ميزانية الدولة، الامر الذي يحتاج الى بحث أسبابه، وفقاً لفرضية بيكوك وايزمان. **أهمية البحث:** ترجع أهمية البحث الى تسليط الضوء على ظاهرة تزايد النفقات الحكومية ومعرفة أسبابها في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (1990-2019)، وذلك عن طريق استخدام فرضية بيكوك وايزمان التي درست أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في نمو الانفاق الحكومي، وكذلك أثر بعض العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية في تفسير هذه الظاهرة، ومنها الانفاق العسكري والتضخم والسكان والبطالة.

**هدف البحث:** يهدف البحث الى تحليل تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الانفاق العسكري) والاجتماعية (النمو السكاني، البطالة) في الانفاق الحكومي في العراق خلال مدة البحث (1990-2019).

**فرضية البحث:** يفترض البحث وفقاً لفرضية بيكوك وايزمان بان هناك زيادة مستمرة في الانفاق الحكومي يعود سببها الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومنها الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والانفاق العسكري والبطالة والنمو السكاني.

**نطاق البحث:** يمثل العراق البعد المكاني للبحث، اما البعد الزمني فيمتد من سنة 1990 ولغاية 2019.

**منهجية البحث:** لتحقيق ما يسعى اليه البحث جرى استخدام المنهج الوصفي القائم على التحليل. **هيكلية البحث:** لبلوغ أهداف البحث قسم على ثلاثة مباحث، خصص الأول لتحليل الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي، وتناول الثاني الاسباب الاقتصادية لزيادة الانفاق الحكومي وفقاً لفرضية بيكوك وايزمان، بينما تناول المبحث الثالث الأسباب الاجتماعية لزيادة الانفاق الحكومي وفقاً لفرضية بيكوك وايزمان.

### **المبحث الأول : تحليل الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي اولاً: تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (1990-2019)**

يعد الانفاق الحكومي من المؤشرات المهمة التي تعبر عن مدى تدخل الدولة في الجوانب الاقتصادية لتحقيق اهداف النمو والاستقرار والإصلاح باعتباره جزء من السياسة المالية للدولة، وفي

العراق شهد الانفاق الحكومي تطورات وتغيرات عديدة نتيجة الظروف والتقلبات التي مر بها البلد بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق قبل عام 2003 والتي أدت الى تقليل وسائل تمويل الانفاق الحكومي بسبب منع تصدير النفط الخام، وكذلك تذبذب أسعار النفط بعد 2003، وسنحاول في هذا المطلب عرض وتحليل تطور الانفاق الحكومي في العراق خلال مدة البحث، ووفقاً للآتي:

### المدة الأولى (1990-2002):

تشير البيانات الواردة في الجدول (1) الى قفزات كبيرة في الانفاق الحكومي خلال هذه المدة، اذ سجلت متوسط معدل نمو سنوي بلغ 67.9%، وكان اعلى معدل نمو في عام 1995، اذ بلغ 246%، ويعزى ذلك الى تزايد الأرقام المطلقة لحجم الانفاق الحكومي نتيجة للإصدار النقدي للعملة الوطنية والذي يكون في جانب كبير منه زيادة ظاهرية أساسها التضخم بالدرجة الأساس وانخفاض بالإنتاج الحقيقي<sup>(1)</sup>، وبعد عام 1995 تم تخفيض العقوبات الاقتصادية عن العراق من خلال إقرار النفط مقابل الغذاء عام 1996 والذي حقق ادنى معدل نمو سنوي سالب بلغ 21.6- % وذلك نتيجة للترشيد في الانفاق الحكومي بعد اتباع الحكومة سياسة انكماشية متشددة، فضلاً عن القيود التي فرضت على الانفاق الحكومي بسبب تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي الجديد والبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز<sup>(2)</sup>.

اما نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي فقد شكلت متوسط نسبة مقداره 31.93%، وكانت اقصى نسبة لها في عام 1991، اذ بلغت 82.09%؛ وذلك بسبب زيادة الانفاق الحكومي نتيجة لزيادة الانفاق العسكري وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لدخول العراق في حرب الخليج الثانية، وكذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية التي صدرت من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال القرار رقم (661) في 6 آب من عام 1990، والذي ألزم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع تصدير واستيراد السلع من العراق ومنع أي تعامل مالي مع العراق ماعدا المدفوعات المخصصة للأغراض الطبية او الإنسانية و المواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية، وكانت أدنى نسبة لها في عام 2001، اذ بلغت 5.00%.

### المدة الثانية 2003-2019:

في هذه المدة بلغ اقصى معدل نمو في عام 2003، اذ بلغ 266.6%؛ نتيجة للتحويلات التي رافقت احتلال العراق متمثلة بالتحول من النظام المركزي الى الاقتصاد الحر والتحرر والانفتاح على الاقتصاد العالمي والمؤسسات النقدية الدولية بعد مرحلة الانغلاق التي مر بها العراق طوال المدة

(1991-2003)؛ نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض عليه، فضلاً على التصاعد في وتيرة الانفاق الحكومي بسبب الارتفاع في فقرات مهمة مثل النفقات التحويلية ورواتب منتسبي الدولة.

وانخفض متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي الى 17.07%، وكان أدنى معدل نمو سنوي في عام 2015، اذ بلغ 39.2-%؛ وذلك نتيجة للزيادة المستمرة لإنتاج النفط الصخري والذي قدر بنحو 4 ملايين برميل يومياً في عام 2015<sup>(3)</sup>، مما أدى الى زيادة المعروض النفطي وبالتالي حدث انهيار في أسعار النفط الامر الذي أثر سلبياً في الانفاق الحكومي.

وأما متوسط نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي في هذه المدة فقد ارتفع الى 39.22%، فكانت أدنى نسبة لها في عام 2003، اذ بلغت 31.20%؛ واقصى نسبة لها كانت في عام 2004 اذ بلغت 63.22% وذلك بسبب رفع العقوبات عن العراق والسماح له بتصدير النفط مما أدى الى تزايد الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي، ويرجع هذا التذبذب لكون العراق بلد ريعي يعتمد بالدرجة الرئيسية في تمويل نفقاته على الإيراد النفطي والتي بدورها ترتبط بأسعار النفط الخام في السوق العالمي، وبالتالي أدى هذا الاعتماد الى تذبذب نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي؛ أي بمعنى ينخفض في عام ويرتفع في أخرى.

جدول (1)

| العام | الانفاق الحكومي | النمو السنوي | الناتج المحلي الإجمالي | الانفاق الحكومي/ الناتج |
|-------|-----------------|--------------|------------------------|-------------------------|
| 1990  | 14179           | --           | 22848.3                | 62.05                   |
| 1991  | 17497           | 23.4         | 21313                  | 82.09                   |
| 1992  | 32883           | 87.9         | 56814                  | 57.87                   |
| 1993  | 68954           | 109.6        | 140518                 | 49.07                   |
| 1994  | 199442          | 189.2        | 703821                 | 28.33                   |
| 1995  | 690783          | 246.3        | 2252264                | 30.67                   |
| 1996  | 542541          | -21.4        | 2556307                | 21.22                   |
| 1997  | 605802          | 11.6         | 3286925                | 18.43                   |
| 1998  | 920501          | 51.9         | 4653524                | 19.78                   |
| 1999  | 1033552         | 12.6         | 6607664                | 15.64                   |
| 2000  | 1498700         | 45           | 7930224                | 18.89                   |

تحليل ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في العراق وفقاً لتفسير فرضية بيكوك وايزمان .... ( 6 )

|       |             |       |                         |      |
|-------|-------------|-------|-------------------------|------|
| 5.00  | 41314568.5  | 38.1  | 2069727                 | 2001 |
| 6.13  | 41022927.4  | 21.6  | 2518285                 | 2002 |
| 31.93 |             | 67.9  | متوسط المدة (2002-1990) |      |
| 31.20 | 29586788.6  | 266.6 | 9233000                 | 2003 |
| 63.22 | 53235358.7  | 264.5 | 33657000                | 2004 |
| 35.86 | 73533598.6  | -21.6 | 26375157                | 2005 |
| 39.83 | 95587954.8  | 44.3  | 38076795                | 2006 |
| 35.01 | 111455813.4 | 2.5   | 39031232                | 2007 |
| 37.83 | 157026061.6 | 52.1  | 59403375                | 2008 |
| 42.55 | 130642187.0 | -6.4  | 55590000                | 2009 |
| 41.97 | 167093204.4 | 26.1  | 70134000                | 2010 |
| 35.21 | 223677005.2 | 12.2  | 78757666                | 2011 |
| 41.35 | 254225490.7 | 33.4  | 105140000               | 2012 |
| 43.54 | 273587529.2 | 13.3  | 119127556               | 2013 |
| 43.51 | 266420384.5 | -2.6  | 115937762               | 2014 |
| 35.24 | 199715699.9 | -39.2 | 70397500                | 2015 |
| 32.89 | 203869832.2 | -4.7  | 67067434                | 2016 |
| 33.44 | 225722375.5 | 12.5  | 75490115                | 2017 |
| 32.21 | 251064479.9 | 7.1   | 80873189                | 2018 |
| 41.97 | 266190571.3 | 38.1  | 111723523               | 2019 |
| 39.22 |             | 17.07 | متوسط المدة (2019-2003) |      |
| 36.06 |             | 52.20 | متوسط المدة (2019-1990) |      |

تطور نمو الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2019-1990) مليون دينار

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.

### ثانياً: تحليل التطور في ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي

تعد هذه الظاهرة من الظواهر العامة المستمرة في جميع الدول المتقدمة والنامية، وأياً كان نظامها السياسي والاقتصادي، وقد تنخفض النفقات الحكومية أو لا تزداد في عام معينة، إلا أن ذلك لا يخل بالظاهرة وهو الاتجاه المستمر بالتزايد في الانفاق الحكومي.

أن هناك نوعين من الزيادات للإنفاق الحكومي، النوع الأول يسمى بالزيادة الظاهرية للإنفاق ويطلق عليها أيضاً بالزيادة الصورية، والتي تعرف بأنها تلك الزيادة التي يزداد فيها الرقم الحسابي للإنفاق الحكومي دون أن يقابلها زيادة في القيمة الحقيقية، وبعبارة أخرى، هي الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، أما النوع الآخر فيطلق عليه الزيادة الحقيقية والتي يقابلها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة (4). ولمؤشر الانفاق الظاهري أهمية كبيرة في الكشف عن أسباب الزيادة في الانفاق الحكومي، وبيان نوع الانفاق، ظاهري كان أم حقيقي، ومدى قدرة الحكومة في تخفيض الانفاق الظاهري منه، ووفقاً للآتي:

#### المدة الأولى (1990-2002)

من الجدول (2) يُلاحظ أن متوسط النمو السنوي للإنفاق الحقيقي في هذه المدة بلغ 7.19- %، وكان أعلى معدل نمو في عام 2000، إذ بلغ نحو 38.12 %، وأدنى معدل نمو كان في عام 1991، إذ بلغ نحو 56.93- %؛ نتيجة لفرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية شاملة عقب حرب الخليج الثانية حظر بموجبها التصدير والاستيراد من وإلى العراق، مما أثر بشكل سلبي على الإيراد النفطي الذي يعد المصدر الرئيسي لتمويل الإيراد العام والذي بدوره يستخدم في تغطية الانفاق الحكومي، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق الظاهري 83.42 %، وكان أعلى معدل له في عام 1995، إذ بلغ 248.11 %؛ نتيجة للتزايد المستمر في معدلات التضخم الناتجة عن الإجراءات النقدية الموضوعة لمواجهة الحصار الاقتصادي، وأدنى معدل له في عام 1996، إذ بلغ نحو 21.48- %، نتيجة لدخول مكررة النفاهم (النفط مقابل الغذاء) حيز التنفيذ.

#### المدة الثانية (2003-2019)

في هذه المدة ارتفع متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق الحقيقي إلى 24.22 %، ويعزي ذلك إلى اعتماد الحكومة على سياسية مالية توسعية؛ نتيجةً لزيادة أسعار النفط والإنتاج النفطي، وكان أدنى معدل له في عام 2015، إذ بلغ نحو 40.14- %؛ بسبب انخفاض أسعار النفط وما ترتب عنها من انخفاض في الإيراد العام، وأعلى معدل له في عام 2004، إذ بلغ نحو 187.11 %؛ نتيجة

الانفتاح الاقتصادي وزيادة الإيرادات بعد رفع العقوبات الاقتصادية. أما متوسط النمو السنوي للإنفاق الظاهري فقد انخفض في هذه المدة، إذ بلغ نحو 41.10%، وكان أعلى معدل له في عام 2004، إذ بلغ نحو 266.70%؛ نتيجة لضعف الحكومة العراقية في تجاوز أرقام الانفاق الظاهري والسياسات الخاطئة التي خلفها النظام السابق، فضلاً عن التوجه إلى السياسة المالية التوسعية لزيادة الرواتب والأجور للموظفين العاملين في مرافق الدولة مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإدناؤه في عام 2015، إذ بلغ نحو 39.22%.

## جدول (2)

حجم الانفاق الحقيقي والظاهري ومعدلات نموها في العراق للمدة (1990-2019) (مليون دينار)

| النمو  | الانفاق الظاهري | النمو  | الانفاق الحقيقي         | الرقم القياسي للأسعار | الانفاق الحكومي | العام |
|--------|-----------------|--------|-------------------------|-----------------------|-----------------|-------|
| -----  | 5383.09         | ---    | 8795.90                 | 161.2                 | 14179           | 1990  |
| 154.66 | 13708.95        | -56.93 | 3788.04                 | 461.9                 | 17497           | 1991  |
| 111.60 | 29008.94        | 2.27   | 3874.05                 | 848.8                 | 32883           | 1992  |
| 128.59 | 66313.2         | -31.83 | 2640.80                 | 2611.1                | 68954           | 1993  |
| 198.81 | 198152.1        | -51.15 | 1289.91                 | 15461.6               | 199442          | 1994  |
| 248.11 | 689793.2        | -23.26 | 989.77                  | 69792.1               | 690783          | 1995  |
| -21.48 | 541621.8        | -7.12  | 919.23                  | 59020.8               | 542541          | 1996  |
| 11.69  | 604967.7        | -9.23  | 834.31                  | 72610.3               | 605802          | 1997  |
| 51.97  | 919396.4        | 32.39  | 1104.57                 | 83335.1               | 920501          | 1998  |
| 12.29  | 1032450         | 0.26   | 1101.67                 | 93816.2               | 1033552         | 1999  |
| 45.01  | 1497178         | 38.12  | 1521.73                 | 98486.4               | 1498700         | 2000  |
| 38.12  | 2067921         | 18.67  | 1805.84                 | 114612.5              | 2069727         | 2001  |
| 21.68  | 2516444         | 1.97   | 1841.49                 | 136752.3              | 2518285         | 2002  |
| 83.42  |                 | -7.19  | متوسط المدة (2002-1990) |                       |                 |       |
| 266.70 | 9227907         | 176.54 | 5092.61                 | 181301.7              | 9233000         | 2003  |
| 264.57 | 33642378        | 187.11 | 14621.77                | 230184.1              | 33657000        | 2004  |
| -21.62 | 26366791        | -42.78 | 8366.18                 | 315259                | 26375157        | 2005  |
| 44.38  | 38068913        | -5.78  | 7882.18                 | 483074.4              | 38076795        | 2006  |

تحليل ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في العراق وفقاً لتفسير فرضية بيكوك وايزمان .... ( 9 )

|        |             |        |                         |          |           |      |
|--------|-------------|--------|-------------------------|----------|-----------|------|
| 2.51   | 39025056    | -21.65 | 6175.53                 | 632029.8 | 39031232  | 2007 |
| 52.19  | 59394220    | 48.23  | 9154.59                 | 648891.2 | 59403375  | 2008 |
| -6.41  | 55581186    | -3.72  | 8813.83                 | 630713.1 | 55590000  | 2009 |
| 26.16  | 70123147    | 23.13  | 10853.17                | 646207.5 | 70134000  | 2010 |
| 12.29  | 78746124    | 6.34   | 11541.85                | 682366   | 78757666  | 2011 |
| 33.49  | 105125471.7 | 25.87  | 14528.33                | 723689.3 | 105140000 | 2012 |
| 13.30  | 119111394.8 | 11.23  | 16161.22                | 737119.7 | 119127556 | 2013 |
| -2.6   | 115922378.5 | -4.81  | 15383.52                | 753649.3 | 115937762 | 2014 |
| -39.27 | 70388292    | -40.14 | 9208.31                 | 764499.4 | 70397500  | 2015 |
| -4.73  | 67058694.98 | -5.09  | 8739.01                 | 767448.3 | 67067434  | 2016 |
| 12.55  | 75480297.35 | 12.34  | 9817.64                 | 768922.7 | 75490115  | 2017 |
| 7.13   | 80862711.42 | 6.72   | 10477.58                | 771868.8 | 80873189  | 2018 |
| 38.14  | 111709038.9 | 38.23  | 14484.15                | 771350.4 | 111723523 | 2019 |
| 41.10  |             | 24.22  | متوسط المدة (2019-2003) |          |           |      |
| 58.61  |             | 11.23  | متوسط المدة (2019-1990) |          |           |      |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للأبحاث والاحصاء، نشرات إحصائية سنوية مختلفة.

-وزارة التخطيط، مديرية الأرقام القياسية، نشرات مختلفة.

الانفاق الحقيقي= الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة= (النفقات العامة بالأسعار الجارية/ الرقم القياسي للأسعار) \*100\*

الانفاق الظاهري= الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية- الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة.\*\*

### المبحث الثاني: الاسباب الاقتصادية لزيادة الانفاق الحكومي وفقاً لفرضية بيكوك وايزمان

لقد حظيت ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي بأهمية كبيرة من قبل كل من الاقتصاديين بيكوك ووايزمان، اذ ارجعا هذا التزايد الى عدد من العوامل الاقتصادية ومنها النمو الاقتصادي والتضخم، فضلاً عن الانفاق العسكري، والعراق كغيره من الدول تبرز فيه ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي بشكل جلي، وعليه يمكن بيان وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات والانفاق الحكومي وفقاً للآتي:

اولاً: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي تعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، إذ يعكس حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات من قبل مواطني البلد والأجانب المقيمين خلال فترة عام، كما يعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية في تكوين الناتج، ويعد الناتج النفطي المهيمن الأساسي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق، إذ ان الناتج المحلي الإجمالي في العراق هو ناتج ريعي بامتياز.

وتعد دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي من المواضيع المهمة التي لاقت اهتمام من قبل العديد من الاقتصاديين ومن بينهم (بيكوك ووايزمان)، إذ قدم كل منهما تفسيراً للتقلبات في الانفاق الحكومي تحت عنوان " نمو الانفاق العام في المملكة المتحدة عام 1961، تفسير للتقلبات في الانفاق الحكومي مع مرور الوقت على أساس الخبرة المكتسبة خلال الفترة 1890-1955<sup>(5)</sup>، وعليه يمكن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي وفقاً للآتي:

#### **المدة الأولى 1990-2002**

من الجدول (3) يُلاحظ ان هذه المدة شهدت ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجلت متوسط نمو سنوي بلغ 124.49%، وكان اعلى نمو سنوي في عام 2001، إذ بلغ 420.97%، وأدنى متوسط سنوي كان في عام 2002، إذ بلغ -0.70%؛ ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار النفط في عام 2001 وانخفاضها في عام 2002.

#### **المدة الثانية 2003-2019**

في هذه المدة انخفض متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ 14.48%، وكان أدنى نمو سنوي في عام 2003، إذ بلغ 27.87%؛ بسبب الحرب على العراق وتوقف تصدير النفط إضافة الى التدمير الذي لحق بالكثير من المؤسسات الصناعية وحصول فوضى عارمة في البلد، واعلى متوسط نمو سنوي كان في عام 2004، إذ بلغ نحو 79.9%؛ ويُعزى ذلك الى رفع الحصار الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الصادرات النفطية والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي بعد احداث 2003.

عند التمعن في بيانات الجدول نفسه وملاحظة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الانفاق الحكومي يتبين منه، ان متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في المدة الأولى (1990-2002) نحو 124.49%، وانخفض في المدة الثانية (2003-2019) الى نحو 14.48%، يقابله متوسط نمو سنوي للإنفاق الحكومي الذي بلغ في المدة الأولى (1990-2002)

نحو 67.98% وانخفض في المدة الثانية (2003-2019) الى نحو 41.07%، وهذا يتفق مع فرضية بيكوك وايزمان والتي أشارت الى ان السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى الانفاق الحكومي، وتفسير ذلك ان نمو الناتج المحلي الإجمالي يترتب عليه توسع في نشاطات الدولة ومن ثم يزداد الانفاق الحكومي، أي ان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي يترتب عليها حتماً زيادة في نشاط الدولة وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، اذ ينجم عن النمو الاقتصادي زيادة في الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي الى زيادة الحاجة الى زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لغرض تمويل الزيادة الحاصلة في الانفاق، ويتم تبرير زيادة الانفاق الحكومي من خلال دور الدولة الذي تلعبه في المجتمع من خلال تنفيذها أنواع عديدة من النشاطات ومنها نفقات الدفاع وإدارة البيئة ومنع الاحتكار، فضلاً عن تدخلها لغرض تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق وتخفيف ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة، وبالعكس فإن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يترتب عليه تقييد نشاطات الدولة ومن ثم ينخفض الانفاق الحكومي.

### جدول (3)

النمو السنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي للمدة (1990-2019) (مليون

دينار)

| النمو السنوي% | الانفاق الحكومي | النمو السنوي% | الناتج المحلي الإجمالي | العام |
|---------------|-----------------|---------------|------------------------|-------|
| -----         | 14179           | -----         | 22848.3                | 1990  |
| 23.4          | 17497           | -6.71         | 21313                  | 1991  |
| 87.9          | 32883           | 166.56        | 56814                  | 1992  |
| 109.6         | 68954           | 147.32        | 140518                 | 1993  |
| 189.2         | 199442          | 400.87        | 703821                 | 1994  |
| 246.3         | 690783          | 220.00        | 2252264                | 1995  |
| -21.4         | 542541          | 13.49         | 2556307                | 1996  |
| 11.6          | 605802          | 28.58         | 32869250.              | 1997  |
| 51.9          | 920501          | 41.57         | 4653524                | 1998  |
| 12.6          | 1033552         | 41.99         | 6607664                | 1999  |
| 45            | 1498700         | 20.01         | 7930224                | 2000  |
| 38.1          | 2069727         | 420.97        | 41314568.5             | 2001  |
| 21.6          | 2518285         | -0.70         | 41022927.4             | 2002  |

| 67.98 |           | 124.49 | متوسط المدة (2002-1990) |      |
|-------|-----------|--------|-------------------------|------|
| 266.6 | 9233000   | -27.87 | 29586788.6              | 2003 |
| 264.5 | 33657000  | 79.92  | 53235358.7              | 2004 |
| -21.6 | 26375157  | 38.12  | 73533598.6              | 2005 |
| 44.3  | 38076795  | 29.99  | 95587954.8              | 2006 |
| 2.5   | 39031232  | 16.60  | 111455813.4             | 2007 |
| 52.1  | 59403375  | 40.88  | 157026061.6             | 2008 |
| -6.4  | 55590000  | -16.80 | 130642187.0             | 2009 |
| 26.1  | 70134000  | 27.90  | 167093204.4             | 2010 |
| 12.2  | 78757666  | 33.86  | 223677005.2             | 2011 |
| 33.4  | 105140000 | 13.65  | 254225490.7             | 2012 |
| 13.3  | 119127556 | 7.61   | 273587529.2             | 2013 |
| -2.6  | 115937762 | -2.61  | 266420384.5             | 2014 |
| -39.2 | 70397500  | -25.03 | 199715699.9             | 2015 |
| -4.7  | 67067434  | 2.08   | 203869832.2             | 2016 |
| 12.5  | 75490115  | 10.71  | 225722375.5             | 2017 |
| 7.1   | 80873189  | 11.22  | 251064479.9             | 2018 |
| 38.1  | 111723523 | 6.02   | 266190571.3             | 2019 |
| 41.07 |           | 14.48  | متوسط المدة (2019-2003) |      |
| 52.20 |           | 60.00  | متوسط المدة (2019-1990) |      |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

### ثانياً: تحليل العلاقة بين التضخم والانفاق الحكومي

يُعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها المجتمعات البشرية والدول على حد سواء؛ لما له من اثار سلبية سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي العراق ظهرت مشكلة التضخم خلال مدة البحث (2019-1990) وبالأخص في المدة الأولى (2003-1990)؛ نتيجة للحروب التي

خاضها والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي كانت متبعة والتي رافقت مدة الحصار الاقتصادي حتى عام 2003، اذ اجتمعت تلك الظروف لتؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم، ووفقاً للآتي:

#### المدة الأولى 1990-2002:

من الجدول (4) يُلاحظ ان متوسط معدل النمو السنوي للتضخم في هذه المدة بلغ 19.45%، وكان اعلى معدل نمو سنوي له في عام 1991، اذ بلغ 248.16%؛ ويعزى ذلك الى زيادة الانفاق الحكومي غير المبرمج المعتمد على الإصدار النقدي ( التمويل بعجز)، فضلاً عن شحة المعروض السلعي بسبب العقوبات الاقتصادية من جانب وزيادة الطلب من جانب اخر ناهيك عن محدودية مصادر العملة الصعبة التي كان لها دور كبير في رفع الأسعار، وتحقق أدنى معدل نمو سنوي للتضخم كان في عام 1996، اذ بلغ 104.15- %؛ بسبب تطبيق قرار مجلس الأمن (النفط مقابل الغذاء) حيز التنفيذ وما تبعه من صدمة في انخفاض الطلب والنظرة التفاوضية لتحسن وضع الاقتصاد في العراق نتيجة السماح للعراق بتصدير النفط مقابل الغذاء استناداً الى قرار مجلس الامن 986 لعام 1995 والذي دخل حيز التنفيذ عام 1996، ولذلك انخفض معدل التضخم بشكل كبير نتيجة ذلك.

#### المدة الثانية 2003-2019:

شهدت هذه المدة انخفاضاً ملحوظاً لمتوسط النمو السنوي للتضخم، اذ بلغ نحو 27.38- %؛ نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وعدم استخدام الدولة للإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز، وكان اعلى معدل نمو سنوي في عام 2011، اذ بلغ نحو 107.14%؛ بسبب زيادة الكتلة النقدية وضعف مرونة الجهاز الانتاجي، وأدنى معدل نمو سنوي كان في عام 2007، اذ بلغ نحو 10.07- %؛ نتيجةً لنجاح السياسة النقدية في السيطرة على حركة السوق الأجنبية عن طريق رفع سعر الصرف للدينار العراقي أمام العملات الأجنبية من خلال الاستخدام الأمثل لسعر الفائدة وسعر الصرف من قبل البنك المركزي.

وعند التمعن في بيانات الجدول نفسه وملاحظة معدلات النمو السنوي للتضخم ومقارنتها مع معدلات النمو السنوي للإنفاق الحكومي يُلاحظ ان متوسط النمو السنوي للتضخم في المدة الأولى قد بلغ 19.45 % وانخفض في المدة الثانية ليلبغ نحو 27.38- %، ويقابله انخفاض أيضاً في اتجاه متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي، اذ بلغ في المدة الأولى نحو 67.98 %، وانخفض في المدة الثانية ليلبغ نحو 41.07 %، ويمكن تفسير ذلك وفقاً لفرضية بيكوك -وايزمان من خلال الآتي:

1. ان الانفاق الحكومي يتحرك بشكل متناسب مع التضخم، ففي ظل الظروف التضخمية في البلاد سيؤدي التضخم الى زيادة الانفاق الحكومي من خلال زيادة عجز الميزانية الحكومية، كما ان تمويل العجز المالي سيزيد من المعروض النقدي وهذا يميل الى زيادة التضخم ايضاً.
2. يؤدي التضخم الى انخفاض في القيمة الحقيقية لمستوى دخول الافراد في المجتمع سواء كانوا عاملين في القطاع العام او الخاص، مما يتسبب في اتساع عجز الموازنة، اذ تعمل الدولة احياناً على زيادة الانفاق الحكومي لدعم شرائح من المجتمع نتيجة لانخفاض مستوى دخولهم الحقيقية بسبب التضخم، وكذلك قد تقوم بزيادة رواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين.
3. ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى زيادة في تكاليف المشتريات الحكومية من السلع والخدمات واحياناً يتسبب في زيادة رواتب موظفين القطاع العام، اذ ان المحافظة على مستوى الانفاق الحقيقي قبل حدوث التضخم يتطلب زيادة في اجمالي الانفاق الحكومي وهذا يعني ان الزيادة في الانفاق الحكومي الناتجة عن التضخم هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية.

#### جدول (4)

معدل النمو السنوي للتضخم والانفاق الحكومي في العراق خلال المدة (1990-2019) (مليون دينار)

| النمو السنوي % | اجمالي الانفاق الحكومي | النمو السنوي % | معدل التضخم %           | العام |
|----------------|------------------------|----------------|-------------------------|-------|
| -----          | 14179                  | -----          | 51.7                    | 1990  |
| 23.4           | 17497                  | 248.16         | 180                     | 1991  |
| 87.9           | 32883                  | -53.55         | 83.6                    | 1992  |
| 109.6          | 68954                  | 148.32         | 207.6                   | 1993  |
| 189.2          | 199442                 | 116.04         | 448.5                   | 1994  |
| 246.3          | 690783                 | -13.64         | 387.3                   | 1995  |
| -21.4          | 542541                 | -104.15        | -16.1                   | 1996  |
| 11.6           | 605802                 | 243.23         | 23.06                   | 1997  |
| 51.9           | 920501                 | -35.94         | 14.77                   | 1998  |
| 12.6           | 1033552                | -14.82         | 12.58                   | 1999  |
| 45             | 1498700                | -60.41         | 4.98                    | 2000  |
| 38.1           | 2069727                | 228.71         | 16.37                   | 2001  |
| 21.6           | 2518285                | 18.02          | 19.32                   | 2002  |
| 67.98          |                        | 19.45          | متوسط المدة (1990-2003) |       |
| 266.6          | 9233000                | 74.01          | 33.62                   | 2003  |

|       |           |         |                         |      |
|-------|-----------|---------|-------------------------|------|
| 264.5 | 33657000  | -19     | 26.96                   | 2004 |
| -21.6 | 26375157  | 37.09   | 36.96                   | 2005 |
| 44.3  | 38076795  | 44.02   | 53.23                   | 2006 |
| 2.5   | 39031232  | -118.91 | -10.07                  | 2007 |
| 52.1  | 59403375  | -226.11 | 12.7                    | 2008 |
| -6.4  | 55590000  | -45.90  | 6.87                    | 2009 |
| 26.1  | 70134000  | -59.24  | 2.8                     | 2010 |
| 12.2  | 78757666  | 107.14  | 5.8                     | 2011 |
| 33.4  | 105140000 | 5       | 6.09                    | 2012 |
| 13.3  | 119127556 | -69.12  | 1.88                    | 2013 |
| -2.6  | 115937762 | 19.14   | 2.24                    | 2014 |
| -39.2 | 70397500  | -37.94  | 1.39                    | 2015 |
| -4.7  | 67067434  | -59.71  | 0.56                    | 2016 |
| 12.5  | 75490115  | -67     | 0.18                    | 2017 |
| 7.1   | 80873189  | 105     | 0.37                    | 2018 |
| 38.1  | 111723523 | -154    | -0.2                    | 2019 |
| 41.07 |           | -27.38  | متوسط المدة (2019-2003) |      |
| 52.20 |           | -8.00   | متوسط المدة (2019-1990) |      |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

-البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

### ثالثاً: تحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والانفاق الحكومي

لقد تطور الانفاق العسكري في العراق خلال مدة البحث متأثراً بالعديد من العوامل والمعطيات الخارجية والداخلية، مما جعله عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد والمجتمع والذي انعكس بشكل سلبي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويعد ذلك نتيجة طبيعية بسبب عسكرة المجتمع وكثرة الحروب وانتشار حالة عدم الاستقرار وغياب الامن، و ابتدأت بدخول القوات العراقية الى الكويت ومن ثم حرب الخليج الثانية، وهذا ما زاد الامر سوءاً، اذ جعلت الازمة مع الكويت الانفاق العسكري يستمر عند معدلاته العالية ليشكل ربع الانفاق العسكري العربي تقريباً<sup>(6)</sup>. وسيتناول البحث العلاقة بين الانفاق العسكري واجمالي الانفاق الحكومي في العراق، ووفقاً للآتي:

### المدة الأولى 1990-2002:

من الجدول (5) يُلاحظ ان هذه المدة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الانفاق العسكري، اذ سجلت متوسط نمو سنوي بلغ 63.9%، وكان أدنى نمو سنوي في عام 1992، اذ بلغ 5.2%؛ نتيجةً لتأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والحصار الاقتصادي، فضلاً عن انتهاء حرب الخليج الثانية، الامر الذي قلل مما يتم انفاقه في الموازنة العامة لتمويل الانفاق العسكري، واعلى نمو سنوي كان في عام 1995، اذ بلغ 226.8%؛ نتيجةً لتخفيف العقوبات الاقتصادية على العراق من خلال قرار النفط مقابل الغذاء، الامر الي سمح بتغيير بعض أوجه الانفاق الحكومي من المدني الى العسكري.

### المدة الثانية 2003-2019:

لقد شهدت هذه المدة انخفاضاً في نمو الانفاق العسكري، اذ سجلت متوسط نمو سنوي بلغ 23.7%، وكان اعلى نمو سنوي في عام 2004، اذ بلغ نحو 130.2%؛ بسبب تدهور الوضع الأمني والرغبة في إعادة بناء القوات المسلحة، فأخذ الانفاق العسكري في الارتفاع من خلال زيادة عدد القوات الامنية وزيادة تسليحها، وأدنى نسبة نمو في عام 2003، اذ بلغ نحو 46.0-؛ نتيجةً لحل الجيش العراقي مع المؤسسات الأمنية المرتبطة به فضلاً عن انتشار الفوضى في البلاد.

وعند التمعن في بيانات الجدول نفسه وملاحظة معدلات النمو السنوي للإنفاق العسكري ومقارنتها مع معدلات نمو اجمالي الانفاق الحكومي يتضح ان متوسط النمو السنوي للإنفاق العسكري في المدة الأولى (1990-2002) بلغ نحو 63.9%، ثم انخفض في المدة الثانية (2003-2019)، اذ بلغ 23.7%، وهذا يعني اتجاهه نحو الانخفاض، يقابله ايضاً انخفاض في معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي، اذ كان في المدة الأولى (1990-2002) نحو 67.9%، ثم اصبح في المدة الثانية (2003-2019) نحو 41.07%، وهذا يعني ان هنالك علاقة موجبة بين الانفاق العسكري والانفاق الحكومي، يكون التأثير فيها حسب فرضية الدراسة من الانفاق العسكري نحو اجمالي الانفاق الحكومي.

ومن البيانات الواردة في الجدول يُلاحظ ايضاً، في فترات الحروب مثل حرب الخليج الثانية في المدة (1990-1991) وحرب داعش في المدة (2014-2016) يميل المجتمع الى تفعيل مستويات عالية من الانفاق العسكري بهدف تحقيق الامن والحماية له، وبعد ان تنتهي الحروب والصراعات يكون الافراد قد تقبلوا مستويات جديدة من المعايير الخاصة بالإنفاق العسكري واجمالي الانفاق الحكومي، ولهذا لا نجد معارضة فيما يخص تخصيصات الامن والدفاع المرتفعة حتى بعد

انتهاء الحرب، ولعل الشعور نفسه موجود لدى إدارة المؤسسات العسكرية، إذ إنها لا تقبل بأن يتدنّى مستوى انفاقها العسكري أو ينخفض بشكل كبير عن المستويات السابقة خوفاً من تهديدات مستقبلية أو وقوع حروب أخرى، ويتلخص مما سبق أن أثر الازاحة لدى فرضية بيكوك وايزمان ينطبق في حالة العراق، إذ أن الاضطرابات السياسية والعسكرية تعمل على زيادة الانفاق الحكومي ومن الصعب بعد انتهاء الحروب والصراعات أن ترجع الحكومة بإنفاقها إلى مستوياتها السابقة.

#### جدول (5)

معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري وإجمالي الانفاق الحكومي في العراق خلال المدة (1990-2019) (مليون دينار)

| النمو السنوي % | الانفاق | اجمالي | النمو السنوي % | الانفاق العسكري         | العام |
|----------------|---------|--------|----------------|-------------------------|-------|
| -----          | 14179   |        | -----          | 4311                    | 1990  |
| 23.4           | 17497   |        | 20.4           | 5191                    | 1991  |
| 87.9           | 32883   |        | 5.2            | 5466                    | 1992  |
| 109.6          | 68954   |        | 82.1           | 9954                    | 1993  |
| 189.2          | 199442  |        | 178.1          | 27690                   | 1994  |
| 246.3          | 690783  |        | 226.8          | 90503                   | 1995  |
| -21.4          | 542541  |        | 10.1           | 99645                   | 1996  |
| 11.6           | 605802  |        | 11.1           | 110763                  | 1997  |
| 51.9           | 920501  |        | 79.4           | 198717                  | 1998  |
| 12.6           | 1033552 |        | 50.8           | 299808                  | 1999  |
| 45             | 1498700 |        | 23.6           | 370839                  | 2000  |
| 38.1           | 2069727 |        | 55.7           | 577704                  | 2001  |
| 21.6           | 2518285 |        | 24.3           | 718230                  | 2002  |
| 67.9           |         |        | 63.9           | متوسط المدة (1990-2002) |       |
| 266.6          | 9233000 |        | -46.0          | 387383                  | 2003  |

|       |           |        |                         |      |
|-------|-----------|--------|-------------------------|------|
| 264.5 | 33657000  | 130.2  | 892000                  | 2004 |
| -21.6 | 26375157  | 84.86  | 1649000                 | 2005 |
| 44.3  | 38076795  | 10     | 1814000                 | 2006 |
| 2.5   | 39031232  | 37.65  | 2497000                 | 2007 |
| 52.1  | 59403375  | 48.89  | 3718000                 | 2008 |
| -6.4  | 55590000  | 1.88   | 3788000                 | 2009 |
| 26.1  | 70134000  | 15.91  | 4391000                 | 2010 |
| 12.2  | 78757666  | 14     | 5006000                 | 2011 |
| 33.4  | 105140000 | -3.53  | 4829000                 | 2012 |
| 13.3  | 119127556 | 87.86  | 9072000                 | 2013 |
| -2.6  | 115937762 | -11.01 | 8073000                 | 2014 |
| -39.2 | 70397500  | 38.87  | 11211000                | 2015 |
| -4.7  | 67067434  | -37.05 | 7057000                 | 2016 |
| 12.5  | 75490115  | 24.42  | 8781000                 | 2017 |
| 7.1   | 80873189  | -14.73 | 7487000                 | 2018 |
| 38.1  | 111723523 | 20.95  | 9056000                 | 2019 |
| 41.07 |           | 23.7   | متوسط المدة (2003-2019) |      |
| 52.20 |           | 40.37  | متوسط المدة (1990-2019) |      |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

**المبحث الثالث : الأسباب الاجتماعية لزيادة الانفاق الحكومي وفقاً لفرضية بيكوك وايزمان**  
 ان الانفاق الحكومي لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية فقط، بل هناك متغيرات اجتماعية لها تأثير في الانفاق الحكومي ايضاً، ومن هذه المتغيرات البطالة والنمو السكاني، ووفقاً للآتي:

#### اولاً: تحليل العلاقة بين البطالة والانفاق الحكومي

تعد البطالة من المشاكل التي يعاني منها اغلب البلدان والتي لاقت أهمية واسعة من قبل الاقتصاديين؛ لما لها من اثار سلبية على الاقتصاد من خلال الضغط على موازنة الدولة بسبب زيادة نسبة الاعالة لأغلب السكان الذين لا يستطيعون الحصول على عمل. وتعتبر معدلاتها من

المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها الاستدلال على الأحوال الاقتصادية التي تحدث في البلد، ووفقاً للآتي:

#### المدة الأولى (1990-2002)

من الجدول (6) يتضح ان هذه المدة شهدت معدلات نمو مرتفعة للبطالة، اذ سجلت متوسط نمو سنوي بلغ 14.17%، وكان اعلى معدل نمو سنوي في عام 1994، اذ بلغ 23.52%؛ نتيجةً لبلوغ آثار العقوبات الاقتصادية ذروتها، والتي أدت الى تدمير مقومات الاقتصاد وتوقف غالبية قطاعاته، فضلاً عن توقف صادرات النفط والتي اثرت بشكل سلبي على حركة التشغيل، وأدنى معدل نمو سنوي كان في عام 1996، اذ بلغ 7.75%؛ نتيجةً لتخفيف العقوبات الاقتصادية.

#### المدة الثانية (2003-2019)

في هذه المدة بلغ متوسط النمو السنوي 2.26-%، وكان اعلى معدل نمو سنوي في عام 2008، اذ بلغ 30.76%، ويعزى ذلك الى الازمة المالية العالمية التي أدت الى ازمة اقتصادية ومن ثم الى ازمة تشغيل، مما ترتب عليها اثار مدمرة على أسواق العمل وفي مختلف دول العالم، اما ادنى معدل نمو سنوي فكان في عام 2005، اذ بلغ 33.20-%؛ نتيجةً لقيام الدولة بتوظيف اعداد كبيرة في مؤسسات القطاع العام وعلى وجه الخصوص في الجيش والشرطة، إضافة الى تزايد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق، وفضلاً عن ذلك قد لا يعود سبب انخفاض البطالة الى استخدام برامج خاصة بخفض مستويات البطالة أو تبدل أسواق العمل وانما قد يعود الى تغيير الاليات المستخدمة بجمع البيانات الخاصة واستبدال السؤال الأساس في مسح التشغيل والبطالة بما يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية، والتي اعتبرت ان الشخص الذي يعمل باجر ساعة واحدة خلال الأسبوع الماضي لا يعد عاطل عن العمل.

وعند التمعن في بيانات الجدول ذاته وملاحظة معدل النمو السنوي للبطالة ومقارنته مع معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي يتضح ان هناك انخفاض في معدل النمو السنوي للبطالة، اذ كان معدل النمو السنوي للبطالة في المدة الأولى نحو 14.17%، وانخفض في المدة الثانية، اذ بلغ - 2.26%، وهذا يعني اتجاهه نحو الانخفاض يقابله ارتفاع في المعدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي والذي كان في المدة الأولى نحو 7.19-%، ثم ارتفع في المدة الثانية، اذ بلغ نحو 24.22%، ووفقاً لفرضية بيكوك وايزمان فإن للبطالة تأثير طردي في الانفاق الحكومي، اذ ان ليس الانفاق الحكومي له تأثير في البطالة فقط، وانما هناك تأثير من البطالة باتجاه الانفاق الحكومي، فزيادة البطالة تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي من خلال التوسع في منح اعانات البطالة التي تتفق على العاطلين عن العمل، فضلاً عن التوسع في المشاريع الاستثمارية التي من

شأنها خلق فرص عمل جديدة، والعكس صحيح في حالة انخفاض معدل البطالة، اما في حالة العراق ووفقاً للجدول فإن النتائج لم تنطبق مع الفرضية، ويعود ذلك الى تقييد قدرة الاقتصاد العراقي في التوسع في الانفاق الحكومي لمواجهة الزيادة في البطالة في المدة الأولى من البحث؛ نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق والتي خفضت من الإيرادات المالية اللازمة للدولة، ومن جانب آخر فان ارتفاع معدلات التضخم في تلك المدة كان عائق امام زيادة الانفاق الحكومي، اما في المدة الثانية فإن غياب التخطيط الاقتصادي وانتشار الفوضى في إدارة الدولة عمق من ضعف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الانفاقية في البلد.

## جدول (6)

النمو السنوي لمعدل البطالة والانفاق الحكومي في العراق للمدة (1990-2019) مليون دينار

| العام                   | معدل البطالة | النمو السنوي % | الانفاق بالأسعار الثابتة لعام<br>الأساس 1988=100 | النمو السنوي % |
|-------------------------|--------------|----------------|--------------------------------------------------|----------------|
| 1990                    | 5.5          | -----          | 8795.9                                           | -----          |
| 1991                    | 6.5          | 18.18          | 3788.0                                           | -56.93         |
| 1992                    | 7.5          | 15.38          | 3874.0                                           | 2.27           |
| 1993                    | 8.5          | 13.33          | 2640.8                                           | -31.83         |
| 1994                    | 10.5         | 23.52          | 1289.9                                           | -51.15         |
| 1995                    | 12.9         | 22.85          | 989.7                                            | -23.27         |
| 1996                    | 13.9         | 7.75           | 919.2                                            | -7.12          |
| 1997                    | 15.4         | 10.79          | 834.3                                            | -9.23          |
| 1998                    | 17.4         | 12.98          | 1104.5                                           | 32.38          |
| 1999                    | 20.2         | 16.09          | 1101.6                                           | -0.26          |
| 2000                    | 22.4         | 10.89          | 1521.7                                           | 38.13          |
| 2001                    | 24.6         | 9.82           | 1805.8                                           | 18.66          |
| 2002                    | 26.7         | 8.53           | 1841.4                                           | 1.97           |
| متوسط المدة (2002-1990) |              | 14.17          |                                                  | -7.19          |
| 2003                    | 28.1         | 5.24           | 5092.6                                           | 176.56         |
| 2004                    | 26.8         | -4.62          | 14621.7                                          | 187.11         |
| 2005                    | 17.9         | -33.20         | 8366.1                                           | -42.78         |
| 2006                    | 17.5         | -2.23          | 7882.1                                           | -5.78          |

تحليل ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في العراق وفقاً لتفسير فرضية بيكوك وايزمان .... ( 21 )

|                         |       |        |         |        |
|-------------------------|-------|--------|---------|--------|
| 2007                    | 11.7  | -33.14 | 6175.5  | -21.65 |
| 2008                    | 15.3  | 30.76  | 9154.5  | 48.23  |
| 2009                    | 14    | -8.49  | 8813.8  | -3.72  |
| 2010                    | 12    | -14.28 | 10853.1 | 23.13  |
| 2011                    | 11    | -8.33  | 11541.8 | 6.34   |
| 2012                    | 11.9  | 8.18   | 14528.3 | 25.87  |
| 2013                    | 12.1  | 1.68   | 16161.2 | 11.23  |
| 2014                    | 10.6  | -12.39 | 15383.5 | -4.81  |
| 2015                    | 13.18 | 24.33  | 9208.3  | -40.14 |
| 2016                    | 10.8  | -18.05 | 8739.0  | -5.09  |
| 2017                    | 10.9  | 0.92   | 9817.6  | 12.34  |
| 2018                    | 13.8  | 26.60  | 10477.5 | 6.72   |
| 2019                    | 13.6  | -1.44  | 14484.1 | 38.24  |
| متوسط المدة (2019-2003) |       | -2.26  |         | 24.22  |
| متوسط المدة (2019-1990) |       | 4.53   |         | 11.22  |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة. -  
-البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

### ثانياً: تحليل العلاقة بين النمو السكاني والانفاق الحكومي

لدراسة أثر التغيرات في معدل النمو السكاني على الانفاق الحكومي أهمية كبيرة، لكون العراق يعاني من مشكلة تزايد النمو السكاني، مما يخلق مشكلة حقيقية لتوفير متطلبات الحياة والتطور الاقتصادي من خلال توجيه الانفاق في الأوجه الداعمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن البيانات الواردة في الجدول (7) يُلاحظ الآتي:

#### المدة الأولى (1990-2002)

لقد شهدت هذه المدة معدلات نمو مرتفعة للنمو السكاني، إذ سجلت متوسط نمو سنوي بلغ 3.03%، وكان أدنى معدل نمو سنوي في عام 1991، إذ بلغ 2.7%، نتيجةً لفرض الحصار الاقتصادي على العراق وما تلاه من ضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، مما أثر

في الاقتصاد العراقي وتسبب في تراجع المستوى المعيشي للأسرة، وهذا بدوره اثر في السياسة السكانية للبلد التي تخلت عن سياسة زيادة الانجاب واعتمدت سياسة عدم التدخل، اذ تركت السكان لأنفسهم، علاوة على ذلك فقد سمحت الدولة باستخدام وسائل منع الحمل بعدما كانت ممنوعة في ثمانينيات القرن المنصرم، وعلى معدل نمو سنوي كان في عام 1997، اذ بلغ 3.15%؛ نتيجةً لاستمرار سياسة عدم التدخل من قبل الدولة والتي نجم عنها لاحقاً زيادة في عدد السكان بسبب التحسن النسبي في الوضع المعاشي للأسرة نتيجة لتخفيف العقوبات الاقتصادية على العراق، فضلاً عن التحسن الملحوظ الذي شمل الادوية والمستلزمات الصحية الأخرى، كما ان إجازة الحمل والولادة وإجازة الامومة للمرأة شجعت في زيادة النمو السكاني.

### المدة الثانية (2003-2019)

شهدت هذه المدة انخفاضاً ملحوظاً في معدل النمو السنوي للسكان والذي بلغ نحو 2.71%، وكان أدنى معدل نمو سنوي في عام 2007 والذي بلغ نحو 1.68%، ويعزى ذلك الى فشل العراق في اجراء تعداد سكاني حول المناطق المتنازع عليها بين المركز وإقليم كردستان، وعلى معدل نمو سنوي كان في عام 2013 والذي بلغ 3.97%، ويعود ذلك الى زيادة معدلات الخصوبة والولادات نتيجة التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي.

وعند ملاحظة بيانات الجدول نفسه ومقارنة معدل النمو السنوي للسكان مع معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي يتضح ان هناك انخفاض في متوسط النمو السنوي للسكان، الذي كان في المدة الفرعية الأولى (1990-2002) يبلغ نحو 3.02%، ثم انخفض في المدة الفرعية الثانية (2003-2019) ليلعب نحو 2.71%، يقابله تزايد في معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي، اذ كان متوسط النمو السنوي في المدة الفرعية الأولى (1990-2002) نحو 7.19- %، ثم ارتفع في المدة الفرعية الثانية (2003-2019) ليلعب نحو 24.22%، و في الواقع ان هذا غير كافي لبيان اثر النمو السكاني في الإنفاق الحكومي، اذ ان اثر النمو السكاني في الإنفاق الحكومي يتمثل بالإنفاق الظاهري (الزيادة الظاهرية)، اذ يتطلب الحصول على الزيادة الظاهرية التي تذهب لمواجهة الزيادة السكانية والتي تم استخراجها بدءاً من إيجاد نصيب الفرد من النفقات الحكومية وذلك من خلال تقسيم النفقات الحكومية بالأسعار الثابتة على عدد السكان في كل عام من سنوات البحث، وبعدها يتم حساب التغير في السكان وبضرب كل من هذين المؤشرين يتم التوصل الى الزيادة الظاهرية التي تذهب لمواجهة الزيادة الحاصلة في السكان، والتي كانت في متوسط المدة الفرعية الأولى (1990-2002) نحو 52.08 مليون دينار، وازدادت في المدة الفرعية الثانية (2003-2019) لبلغ نحو 294.36 مليون دينار، يقابلها تزايد في معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي

بين المدتين كما بُيِّنَ أنفأ، وهذا يعني ان هناك اثر طردي للنمو السكاني في الانفاق الحكومي، ويتفق ذلك مع فرضية بيكوك وايزمان.

## جدول (7)

النمو السنوي للسكان والانفاق الحكومي في العراق للمدة (1990-2019) مليون دينار

| العام                   | الانفاق بالأسعار<br>التي سادت في<br>السنة | النمو<br>% | السكان<br>العدد | النمو<br>% | متوسط<br>النمو | التغير في<br>السكان | الزيادة | الانفاق  |
|-------------------------|-------------------------------------------|------------|-----------------|------------|----------------|---------------------|---------|----------|
| 1990                    | 8795.9                                    | -----      | 17.419113       | -----      | 504.9          |                     |         |          |
| 1991                    | 3788.0                                    | -56.93     | 17.889457       | 2.7        | 211.7          | 0.470344            | 99.57   | 3688.42  |
| 1992                    | 3874.0                                    | 2.27       | 18.402740       | 2.8        | 210.5          | 0.513283            | 108.04  | 3765.95  |
| 1993                    | 2640.8                                    | -31.83     | 18.955087       | 3.00       | 139.3          | 0.552347            | 76.94   | 2563.85  |
| 1994                    | 1289.9                                    | -51.15     | 19.539348       | 3.08       | 66.0           | 0.584261            | 38.56   | 1251.33  |
| 1995                    | 989.7                                     | -23.27     | 20.149342       | 3.12       | 49.11          | 0.609994            | 29.95   | 959.74   |
| 1996                    | 919.2                                     | -7.12      | 20.783073       | 3.14       | 44.22          | 0.633731            | 28.02   | 891.17   |
| 1997                    | 834.3                                     | -9.23      | 21.439579       | 3.15       | 38.91          | 0.656506            | 25.54   | 808.75   |
| 1998                    | 1104.5                                    | 32.38      | 22.114330       | 3.14       | 49.94          | 0.674751            | 33.69   | 1070.80  |
| 1999                    | 1101.6                                    | -0.26      | 22.802061       | 3.10       | 48.31          | 0.687731            | 33.22   | 1068.37  |
| 2000                    | 1521.7                                    | 38.13      | 23.497589       | 3.05       | 64.75          | 0.695528            | 45.03   | 1476.66  |
| 2001                    | 1805.8                                    | 18.66      | 24.208178       | 3.02       | 74.59          | 0.710589            | 53.00   | 1752.79  |
| 2002                    | 1841.4                                    | 1.97       | 24.931922       | 2.98       | 73.85          | 0.723744            | 53.44   | 1787.95  |
| متوسط المدة (1990-2002) |                                           |            |                 |            |                |                     |         |          |
|                         | -7.19                                     |            |                 | 3.02       |                |                     | 52.08   |          |
| 2003                    | 5092.6                                    | 176.56     | 25.644503       | 2.85       | 198.58         | 0.712581            | 141.50  | 4951.09  |
| 2004                    | 14621.7                                   | 187.11     | 26.313838       | 2.61       | 555.6          | 0.669335            | 371.88  | 14249.8  |
| 2005                    | 8366.1                                    | -42.78     | 26.922279       | 2.31       | 310.7          | 0.608441            | 189.04  | 8177.05  |
| 2006                    | 7882.1                                    | -5.78      | 27.448124       | 1.95       | 287.16         | 0.525845            | 151.00  | 7731.09  |
| 2007                    | 6175.5                                    | -21.65     | 27.911242       | 1.68       | 221.2          | 0.463118            | 102.44  | 6073.05  |
| 2008                    | 9154.5                                    | 48.23      | 28.385739       | 1.70       | 322.50         | 0.474497            | 153.02  | 9001.47  |
| 2009                    | 8813.8                                    | -3.72      | 28.973157       | 2.06       | 304.20         | 0.587418            | 178.69  | 8635.10  |
| 2010                    | 10853.1                                   | 23.13      | 29.741977       | 2.65       | 364.9          | 0.76882             | 280.54  | 10572.56 |

|          |        |          |        |      |           |        |                     |      |
|----------|--------|----------|--------|------|-----------|--------|---------------------|------|
| 11172.46 | 369.33 | 0.983328 | 375.6  | 3.30 | 30.725305 | 6.34   | 11541.8             | 2011 |
| 13997.78 | 530.52 | 1.164707 | 455.5  | 3.79 | 31.890012 | 25.87  | 14528.3             | 2012 |
| 15543.63 | 617.52 | 1.267049 | 487.41 | 3.97 | 33.157061 | 11.23  | 16161.2             | 2013 |
| 14822.06 | 561.40 | 1.254888 | 447.4  | 3.78 | 34.411949 | -4.81  | 15383.5             | 2014 |
| 8908.00  | 300.29 | 1.16032  | 258.8  | 3.37 | 35.572269 | -40.14 | 9208.3              | 2015 |
| 8491.14  | 247.85 | 1.038363 | 238.7  | 2.91 | 36.610632 | -5.09  | 8739.0              | 2016 |
| 9571.32  | 246.27 | 0.942157 | 261.4  | 2.57 | 37.552789 | 12.34  | 9817.6              | 2017 |
| 10237.39 | 240.11 | 0.880815 | 272.6  | 2.34 | 38.433604 | 6.72   | 10477.5             | 2018 |
| 14161.31 | 322.78 | 0.876185 | 368.4  | 2.27 | 39.309789 | 38.24  | 14484.1             | 2019 |
|          | 294.36 |          |        | 2.71 |           | 24.22  | متوسط المدة (2003-) |      |
|          | 194.10 |          |        | 2.84 |           | 11.22  | متوسط المدة (1990-) |      |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

### الاستنتاجات

1. عند مقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات نمو الانفاق الحكومي يتبين ان متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في المدة الأولى (1990-2002) نحو 124.49%، وانخفض في المدة الثانية (2003-2019) الى نحو 14.48%، يقابله متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي الذي بلغ في المدة الأولى (1990-2002) نحو 67.98%، وانخفض في المدة الثانية (2003-2019) الى نحو 41.07%، وهذا يتفق مع فرضية بيكوك وايزمان التي أشارت الى ان السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى الانفاق الحكومي.
2. عند مقارنة معدلات النمو السنوي للتضخم مع معدلات النمو السنوي للإنفاق الحكومي خلال مدة البحث يُلاحظ ان متوسط النمو السنوي للتضخم في المدة الأولى قد بلغ 19.45% وانخفض في المدة الثانية ليلعب نحو 27.38- %، ويقابله انخفاض أيضاً في اتجاه متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي، اذ بلغ في المدة الأولى نحو 67.98%، وانخفض في المدة الثانية ليلعب نحو 41.07%، ويمكن تفسير ذلك وفقاً لفرضية بيكوك -وايزمان من خلال الآتي:

أ. ان الانفاق الحكومي يتحرك بشكل متناسب مع التضخم، ففي ظل الظروف التضخمية في البلاد سيؤدي التضخم الى زيادة الانفاق الحكومي من خلال زيادة عجز الميزانية الحكومية، وذلك لان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى زيادة في تكاليف المشتريات الحكومية من السلع والخدمات واحياناً يتسبب في زيادة رواتب موظفين القطاع العام، اذ ان المحافظة على مستوى الانفاق الحقيقي قبل حدوث التضخم يتطلب زيادة في اجمالي الانفاق الحكومي.

ب. يؤدي التضخم الى انخفاض في القيمة الحقيقية لمستوى دخول الافراد في المجتمع سواء كانوا عاملين في القطاع العام او الخاص، مما يتسبب في اتساع عجز الموازنة، اذ تعمل الدولة احياناً على زيادة الانفاق الحكومي لدعم شرائح من المجتمع نتيجة لانخفاض مستوى دخولهم الحقيقية بسبب التضخم، وكذلك قد تقوم بزيادة رواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين.

3. عند مقارنة معدلات النمو السنوي للإنفاق العسكري مع معدلات نمو اجمالي الانفاق الحكومي خلال مدة البحث يتضح ان النمو السنوي للإنفاق العسكري في المدة الأولى (1990-2002) بلغ نحو 63.9%، ثم انخفض في المدة الثانية (2003-2019)، اذ بلغ 23.7%، وهذا يعني اتجاهه نحو الانخفاض، يقابله ايضاً انخفاض في معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي، اذ كان في المدة الأولى (1990-2002) نحو 67.9%، ثم اصبح في المدة الثانية (2003-2019) نحو 41.07%، وهذا يعني ان هنالك علاقة موجبة بين الانفاق العسكري والانفاق الحكومي، يكون التأثير فيها حسب فرضية الدراسة من الانفاق العسكري نحو اجمالي الانفاق الحكومي.

4. في فترات الحروب مثل حرب الخليج الثانية في المدة (1990-1991) وفي عام (2015) في حرب داعش ارتفع الانفاق العسكري بهدف تحقيق الامن والحماية للبلد، وبعد انتهاء الحروب يكون الافراد قد تقبلوا مستويات جديدة من المعايير الخاصة بالإنفاق العسكري واجمالي الانفاق الحكومي، ولهذا لا نجد معارضة فيما يخص تخصيصات الامن والدفاع المرتفعة حتى بعد انتهاء الحرب، ولعل الشعور نفسه موجود لدى إدارة المؤسسات العسكرية، اذ انها لا تقبل بان يتبنى مستوى انفاقها العسكري او ينخفض بشكل كبير عن المستويات السابقة خوفاً من تهديدات مستقبلية او وقوع حروب أخرى؛ اي ان أثر الازاحة لدى فرضية بيكوك وايزمان ينطبق في حالة العراق، اذ ان الاضطرابات السياسية والعسكرية تعمل على زيادة الانفاق الحكومي ومن الصعب بعد انتهاء الحروب والصراعات ان ترجع الحكومة بإنفاقها الى مستوياتها السابقة.

5. عند مقارنة معدل النمو السنوي للبطالة مع معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي يتضح ان هناك انخفاض في معدل النمو السنوي للبطالة، اذ كان معدل النمو السنوي للبطالة في المدة

الأولى نحو 14.17%، وانخفض في المدة الثانية، إذ بلغ -2.26%، وهذا يعني اتجاهه نحو الانخفاض يقابله ارتفاع في المعدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي والذي كان في المدة الأولى نحو 7.19-%، ثم ارتفع في المدة الثانية، إذ بلغ نحو 24.22%، ووفقاً لفرضية بيكوك وايزمان فإن النتائج لم تنطبق مع الفرضية، ويعود ذلك إلى تقييد قدرة الاقتصاد العراقي في التوسع في الإنفاق الحكومي لمواجهة الزيادة في البطالة في المدة الأولى من البحث؛ نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق والتي خفضت من الإيرادات المالية اللازمة للدولة، ومن جانب آخر فإن ارتفاع معدلات التضخم في تلك المدة كان عائق أمام زيادة الإنفاق الحكومي، أما في المدة الثانية فإن غياب التخطيط الاقتصادي وانتشار الفوضى في إدارة الدولة عمق من ضعف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الانفاقية في البلد.

6. عند ملاحظة الإنفاق الظاهري (الزيادة الظاهرية)، والتي تذهب لمواجهة الزيادة الحاصلة في السكان، والتي كانت في متوسط المدة الفرعية الأولى (1990-2002) نحو 52.08 مليون دينار، وازدادت في المدة الفرعية الثانية (2003-2019) لتبلغ نحو 294.36 مليون دينار، يقابلها تزايد في معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي بين المدينتين، وهذا يعني أن هناك أثر طردي للنمو السكاني في الإنفاق الحكومي.

7. اتضح من سياق البحث توافق نتائج التحليل مع الفرضية والتي أشارت إلى أن هناك زيادة مستمرة في الإنفاق الحكومي في العراق يعود سببها إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومنها الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والإنفاق العسكري والنمو السكاني، أما البطالة فجاءت نتائج التحليل بشكل معاكس للفرضية.

### التوصيات:

- على ضوء الاستنتاجات السابقة، فإنه يمكن للباحث طرح مجموعة من التوصيات، ووفقاً للآتي:
1. ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة ومستقرة، لما للنمو الاقتصادي من آثار مهمة في الاقتصاد والإنفاق الحكومي، إذ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيترتب عليه التوسع في الأنشطة الاقتصادية وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل الإنفاق.
  2. المحافظة على معدلات معتدلة للتضخم، لأن المعدلات العالية من التضخم في البلاد ستؤدي إلى زيادة الضغوط على الإنفاق الحكومي من خلال زيادة تكاليف المشتريات الحكومية من

السلع والخدمات، او زيادة رواتب موظفين القطاع العام والمتقاعدين وتقديم الدعم الحكومي لشرائح معينة في المجتمع نتيجة لانخفاض مستوى دخولهم الحقيقية.

3. على الرغم من صعوبة خفض الانفاق العسكري في العراق لما مر به من حروب مختلفة وأوضاع أمنية صعبة والتي مازال بعضها قائم الى اليوم، لكن من الضروري ان تكون هنالك إرادة جادة لتخفيض الانفاق العسكري وترشيده من خلال اتباع أساليب عسكرية حديثة تعتمد على التكنولوجيا لمواجهة الإرهاب او أية تحديات أمنية، بدل الزيادة في اعداد المقاتلين واستخدام الطرق التقليدية، وذلك لتوجيه مصادر تمويل الانفاق العسكري الى الانفاق المدني مثل الانفاق على الصحة والتعليم.

4. ضرورة استجابة الانفاق الحكومي للتغيرات في معدل البطالة عن طريق توفير الإيرادات المالية اللازمة لزيادة قدرة الاقتصاد العراقي في التوسع في الانفاق الحكومي لمواجهة الزيادة في البطالة، والتخطيط الاقتصادي في إدارة الدولة لزيادة علاقة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالسياسة الانفاقية.

5. العمل لزيادة الوعي العام عند السكان واستخدام سياسات لمواجهة مشكلة نمو السكان المطرد في العراق، اذ إن الزيادة السكانية تؤثر في الانفاق الحكومي من خلال زيادة الإنفاق الظاهري والذي يذهب لمواجهة الزيادة في السكان، كما ان الزيادة السكانية تتحول إلى عبء على الموازنة والتنمية عندما لا يجري استغلال الموارد التنموية المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية أو عندما لا تتوافر هذه الموارد.

الهوامش:

- (1) د. نبراس عبد الحسين المعموري، محنة الدستور واشكاليات التعديل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص 94.
- (2) د. محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2016، ص 125.
- (3) د. خضير عباس النداي وريام علي حسين، الاكتشافات النفطية الجديدة في الامريكيتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005، دار دجلة، عمان، 2008، ص 317.
- (4) د. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعزز للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص75.

(5) Alan T. Peacock & Jack Wiseman, The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom, PRINCETON UNIVERSITY PRESS, Volume ISBN: 0-87014-071-X, 1961, p14.

- (6) د. نزار العنبيكي، مشروعية تدابير الحظر الشامل المطبق على العراق في ضوء احكام الميثاق والقانون الدولي لحقوق الانسان، المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 49.